

من القضيئين قياس من الضرب الاول من الشكل الثالث
 يتبع العكس المذكور فلنفرض مثلا في هذا المثال
 ان الذي صدق عليه العنوان الذي هو الممكن هو
 العالم وهو كل ما سوى الله تعالى فنصدق في حينه قضيتان
 احدهما العالم معدوم بالاطلاق العام والثانية
 العالم ممكن بالاطلاق العام بل بالضرورة يتبع
 الثالث بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام وهو المطلوب
 الثاني الخلف وهو ان يضم نقيض العكس
 الي الاصل فينتج من الاول الخلف وهو سلب الشيء
 عن نفسه ولا اختلاف في صورة القياس فتبين ان يكون
 في مادته واحدي مقدسبته وهي الاصل العكوس
 مفروض الصدق فالخصر الكذب في المقابلة الاخرى
 وهي نقيض العكس فوجب ان يكون العكس صادقا
 وهو المطلوب فان اصدق في مثالنا كل ممكن فهو معدوم
 بالاطلاق العام ووجب ان يصدق في عكس كل واحد
 منهما بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام والاصدق
 نقيضه وهو لا شيء من المعدوم ممكن دايما فنضمة
 كبرى لاصل القضية كلمة كانت او خزينة فينتج مع
 الكلمة لا شيء من الممكن ممكن دايما ومع الجزئية بعض
 الممكن لا شيء هو ممكن دايما وكلا التبعين مستحيلان
 ولا يظل الا من نقيض العكس فالعكس صادق
 الثالث طريق العكس وهو ان نعكس نقيض
 العكس المدعي لمزوم صدقه لصدق الاصل فيكون
 عكس

ان يكون العكس
 فيكون العكس

عكسه نقيضا للاصل المزوم صدقه ان كان ذلك الاصل
 جزئيا او صدقه ان كان كليا وان شئت قلت او احضرت
 نقيضه ان كان كليا والخاصة انه يكون لازم نقيض العكس
 وهو عكسه في كلا الوجهين فانما الاصل المزوم صدقه
 وما نافي الصادق فهو كاذب ضرورة نقيض العكس
 كاذب وان الكذب اللازم كذب المزوم ضرورة فنقيض
 العكس المزوم ان الكاذب فيكون العكس صادق فارق هو
 المطلوب فنقول في المثال السابق لو لم يصدق قولنا
 بعض المعدوم ممكن بالاطلاق عند صدق قولنا كل ممكن
 معدوم او بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام لوجب
 صدق نقيضه وهو لا شيء من المعدوم ممكن دايما وان انا
 صدق هذا النقيض صدق لازمه وهو لا شيء من
 الممكن معدوم دايما علي ما تبين في عكس السؤال الكلية
 وهذا اللزم متناقضا لاصل القضية وهي قولنا كل ممكن
 معدوم او بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام لانه
 نقيض الجزئية واحضرت من نقيض الكلية فتبين كذبه
 لمناقاة ما فرض صدقه وان اوجب كذبه فيجب كذب
 المزوم وهو الذي هو نقيض العكس لما علم من وجوب كذب
 المزوم عند وجوب كذب لازمه فيكون العكس لازم
 الصادق لما علم من وجوب صدق نقيضه عند كذب
 نقيضه فقد استبان هذه الطرق الثلاثة صحيحة انما
 الفعليات الموجبات كلها الي مطلقة عامة فالاولى
 اقتصر واعليها في جميع الفعليات والمتاخرات

ان لازم النقيض